30 MAY 1988

RECEIVED
- 9 APR 1997
UN-ESCWA / LIBRARY

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: محدود
E/ESCWA/SD/88/4
٩ أيار/مايو ١٩٨٨
ARABIC
الأصل: بالعربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

شعبة التنمية الاجتماعية والسكان

دور هيئات التعاون الأهلي للتطوير والمجالس المحلية في تنمية المبادرات المحلية في الجمهورية العربية اليمنية

أجرى هذه الدراسة الاستاذ عبده علي عثمان بتكليف من الا
الائتمان الهولندي، والأفكار الواردة في هذه الدراسة لا تعبر بالضر

ESCWA Documents converted to CDs.
CD # 7
Directory Name:
CD7\SD\88_4
Done by: ProgressSoft Corp., P.O.Box: 802 Amman 11941, Jordan

دور هيئات التعاون الاهلي للتطوير والمجالس المحلية في تنمية المبادرات المحلية في الجمهورية العربية اليمنية

مقدمـــة

في البداية كانت المبادرة تأتي من قاعدة المجتمع ومن اعماق القرية اليمنية، وكانت تعبر عـــن الاحتياجات الانسانية الاساسية التي حرم منها معظم السكان اليمنيين لسنوات طويلة، ولاسيما في مجـــال الصحة والتعليم والحصول على مياه الشرب النقية، وتوفر الطرقات الضرورية وكسر العزلة الداخلية بيـــن المناطق اليمنية التي تشتتت فيها القرى والتجمعات السكانية في بطون الاودية المعزولة وفي الجبـــال ذات التضاريس الوعرة.

وقد تمثلت تلك المبادرة في نشأة الحركة التعاونية بعد ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢. ولم تتطـــور الحركة التعاونية اليمنية بدافع الحاجة والاحساس بوطأة التخلف العام فحسب، بل تعهدتها ورعتها جهـــود الدولة بالتشريعات والتشجيع والحماية والتمويل، فأصبحت اداة هامة في مجال التنمية المحلية بالاضافـــة الى مساهمتها في تنفيذ البرامج والخطط التنموية للدولة ومد جسورها السياسية بصورة مباشرة او غيـــر مباشرة الى مختلف المناطق اليمنية.

وينظر بعض المهتمين بالتنمية الى التجربة التعاونية اليمنية كواحدة من النماذج الناجحـــة والرائدة في ميادين التنمية الذاتية في المجتمعات النامية ولعل ذلك يعود الى فعالية المشاركة المحليـــة للمواطنين وتعبئة جهودهم في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفق الامكانات المتاحة وبالوسائـــل الديموقراطية المتصلة بالعناصر الايجابية للتراث الثقافي والاجتماعي.

وقد مرت التجربة التعاونية اليمنية منذ نشأتها بثلاث مراحل في تطورها. واتسمت المرحلـــة الأولى في سنوات الستينات بالمحاولات الاولى والتجربة في تكوين عدد محدود من الجمعيات التعاونيـــة وهيئات التطوير في بعض المناطق، وكانت تتداخل فيما بينها وتختلط انشطتها باغراض الجمعيات التعاونيـــة والجمعيات الخيرية، واحيانا تميل في انشطتها الى ملامح الشركات الخاصة.

وفي المرحلة الثانية انتقلت الحركة التعاونية في السبعينات وبداية الثمانينات الى مستـــوى التنظيم والتنسيق واتسع نشاطها مع اتجاه الدولة الى البرمجة والتخطيط في مشروعات التنمية. امـــا المرحلة الثالثة فقد اتجهت فيها الحركة التعاونية في منتصف الثمانينات الى البرمجة والتخطيط الاقليمـــي او المحلي والتكامل مع الحكومة في المشروعات التنموية العامة.

وعلى الرغم من المشكلات والمعوقات التي جابهتها الحركة التعاونية اليمنية عبر هذه المراحـــل لعدم توفر الامكانات المادية الكافية والافتقار الى الخبرات البشرية، حققت خطوات كبيرة في ميادينـــ التنمية الريفية والحضرية وما كان في الامكان تحقيق مثل تلك الخطوات النوعية لو اعتمدت الدولة علـــى

القرارات والجهود الرسمية وحدها. بذلك اصبحت الحركة التعاونية، كما تجسدت في هيئات التعـاون الاهلي للتطوير، مؤشرا هاما لنجاح الخطط الوطنية والبرامج المحلية في السنوات الماضية. ولاتخلـو الوثائق الهامة والبرامج السياسية للدولة، أو ثمر مناسبة من المناسبات الوطنية دون الاشارة الـى اهمية الحركة التعاونية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما ان المجتمعات المحليـة والحكومات التي تعاقبت كانت تعلق على هيئات التعاون الأهلي للتطوير آمالا كبيرة في مجال المساهمة فـي التغيير الاجتماعي وتعتبرها نموذجا حيا لتفاعل السلطة السياسية مع المواطنين.

وقد شهدت السنوات القريبة الماضية اهتماما متزايدا من الباحثين والمنظمات الدولية بدراسـة الحركة التعاونية اليمنية ودورها على صعيد التنمية الوطنية وفي تنمية المبادرات المحلية وخاصة فـي صيغة المجالس المحلية للتطوير التعاوني(١).

أغراض الدراسة

اهتمت هذه الدراسة، بصورة عامة، بتقييم دور هيئات التعاون الاهلي للتطوير والمجالس المحليـة في تشجيع المبادرات المحلية في الجمهورية العربية اليمنية، وعنيت بصورة خاصة بالأغراض التالية:

١- معرفة مدى نجاح هيئات التعاون الأهلي للتطوير، ثم المجالس المحلية للتطوير التعاوني، في تشجيـع المبادرات المحلية للسكان في مجال المساعدة الذاتية وتنمية القيادات المحلية.

٢- تقييم نجاح هذه الهيئات والمجالس في مساعدة الحكومة على تقديم الخدمات الاجتماعيـة الاساسية للمواطنين.

٣- مواقف السكان من هيئات التعاون الاهلي للتطوير ثم المجالس المحلية للتطوير التعاوني وامكانيـة دعمها.

٤- معرفة المشكلات التي جابهت هيئات التعاون الاهلي للتطوير وتجابه المجالس المحلية فـي تكويناتها، محليا، وعلى مستوى علاقاتها بالقرى وسكانها، وكذا علاقاتها بالحكومة المركزية والمؤسسـات الأخرى خارج نطاق نشاطها المحلي.

٥- محاولة معرفة المتغيرات التي أدت الى اعادة تنظيم هيئات التعاون الأهلي للتطوير في شكـل المجالس المحلية للتطوير التعاوني بصورة استطلاعية.

٦- نموالجمعيات التعاونية الانتاجية والخدمية ومدى تشجيع هيئات التعاون الاهلي للتطوير والمجالس المحلية لهذا النوع من المؤسسات التعاونية كدراسة اولية تمهد لدراسات اخرى أكثر شمولا.

---

(١) تكونت هيئات التعاون الأهلي للتطوير وفق قرار مجلس القيادة بالقانون رقم (٣٥) لسنـة ١٩٧٥. وقد صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٨٥ بتكوين المجالس المحلية للتطويـر التعاوني والتي حلت محل هيئات التعاون الاهلي للتطوير.

المنهج

(أ) الاستفادة من الابحاث والمقالات العلمية التي نشرت حول الحركة التعاونية اليمنية، ومن الادبيات والوثائق الصادرة عن الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي للتطوير أو اتحاد المجالس المحلية بصيغته الجديدة.

(ب) تحليل مضمون بعض النصوص والمؤشرات الاحصائية المنشورة في صحيفة المجالس، لسان حال المجالس المحلية للتطوير التعاوني، وكذلك بعض النصوص المكتوبة في مجلة التعاون، بالإضافة الى صفحة التعاون الاسبوعية في صحيفة الثورة.

(ج) اختيار عينة من الهيئات والمؤسسات التعاونية في حدود ١٠ في المائة (من المجالس المحلية والجمعيات التعاونية) ومتابعتها عن طريق دراسة الحالة والمقابلة، مع الاستفادة من المصادر السابقة.

(د) الاستفادة من الخبرة الشخصية والملاحظات العامة.

وقد ركزت هذه الدراسة على خصائص الحركة التعاونية ومنجزاتها، والجمعيات التعاونية الانتاجية والخدمية، والمشكلات التي تجابه الحركة التعاونية اليمنية وآفاقها المستقبلية.

خصائص الحركة التعاونية اليمنية ومقوماتها

تشتمل الحركة التعاونية اليمنية على شكلين متكاملين من أشكال النشاط التعاوني. ويتمثل الشكل الأول في هيئات التعاون الاهلي للتطوير التي نشأت من واقع مبادرات المجتمعات المحلية في المناطق الريفية والحضرية، واحساسها بضرورة التصدي لظروف التخلف والعزلة وعوامل الركود التي احاطت بالمجتمع اليمني. ويبدو الشكل الاخر للتجربة التعاونية اليمنية، في انوع الجمعيات التعاونية الزراعية والحرفية التي بدأت تنمو نتيجة انتشار هيئات التعاون الاهلي للتطوير وتطور نشاطها في تحقيق الاحتياجات الاساسية في بناء الهياكل الاساسية كالطرق الفرعية ومشاريع مياه الشرب والخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات الضرورية.

وتتسم هيئات التعاون الاهلي للتطوير ببعض الخصائص النوعية المستمدة من قيم المجتمع وتجاربه التاريخية التي تؤكد قيمة العمل والجهد الاجتماعي والتعاون الذي تتجسد بعض جوانبه في بعض المعالم المادية البارزة كبناء المدرجات الزراعية والسدود وقنوات الري وغيرها من وسائل الانتاج التي ساعدت في فترات تاريخية معينة على تطور الزراعة وازدهارها والتجارة وتقدم بعض الحرف الصناعية. وقد أرتبطت هذه الجوانب الايجابية في تاريخ المجتمع اليمني بطموحاته المعاصرة حيث تشكلت هيئات التعاون كاحدى الوسائل المحققة لهذه الطموحات الاجتماعية المشروعة التي عبرت عنها اهداف الثورة اليمنية السامية.

وترتكز تجربة هيئات التعاون الاهلي للتطوير على بعض الأسس والمقومات المترابطة والتي تتمثل فيما يلي:

١- المشاركة الديمقراطية للمواطنين في انتخاب الجمعيات العمومية ومجالس هيئات التعاون ومجالس التنسيق والاتحاد العام، وفي صياغة خطط الهيئات وبرامجها وشؤونها المختلفة.

٢- مشاركة افراد المجتمع المحلي وجماعاته مع هيئات التعاون في بناء المشروعات التعاونية التي يحتاجها السكان المحليون وذلك من خلال المساهمة بالعمل أو المال واحيانا بالمواقع التي تتطلبها المشروعات التعاونية.

٣- شمول مشاريع هيئات التعاون للخدمات الاساسية التي يحتاجها السكان المحليون، واستفادة كل الافراد والفئات الاجتماعية من هذه الخدمات، بمن فيهم المزارعون وذوو الدخول المحدودة الذين يشكلون نسبة كبيرة من السكان.

٤- ومن المقومات الاساسية لهيئات التعاون، التنسيق والتكامل في تخطيط المشروعات التعاونية وتنفيذها، حيث يقوم الاتحاد العام ومجالس التنسيق بالتوجيه والاشراف على عمليات التنسيق بين مشاريع هيئات التعاون من ناحية، وبينها وبين الجهات الحكومية المختصة من ناحية أخرى. كما تتم عملية التكامل من خلال تشجيع هيئات التعاون ومساهمتها في الجمعيات التعاونية الانتاجية، وكذلك مساهمة الحركة التعاونية عامة في مشاريع الخطة الخمسية للدولة.

٥- ولا ينحصر دور الحركة التعاونية اليمنية، وخاصة هيئات التعاون، في توفير الخدمات الاساسية للمجتمعات المحلية ولكنها تؤثر ايضا في التغير والتطور الاجتماعي ولاسيما في تنمية القيادات المحلية وحشد الموارد البشرية في مجالس التنمية، وحث الجماعات المحلية على مساعدة نفسها بنفسها، وتوطيد علاقتها بالسلطة المركزية. كما تسهم هيئات التعاون بدور معين في احداث التنمية المتوازنة بين الريف والحضر، واعادة توزيع الدخل بين افراد المجتمع تحقيقا للعدالة والديمقراطية في مجال التنمية.

وقد اكتسبت هيئات التعاون هذه المقومات عموما نتيجة لنمو المبادرات الشعبية وانتظامها ودعم الدولة لهذه المبادرات بالمساعدات المالية والفنية والتشريعات التعاونية التي كفلت توفير جزء اساسي من التمويل التعاوني لاسيما نسبة الدعم المخصصة من ايرادات الزكاة (٧٥ في المائة) ومن الضرائب الجمركية (٢ في المائة) وغيرها من الرسوم التعاونية إضافة الى القروض والتسهيلات الأخرى التي قدمتها البنوك التعاونية المختصة.

ومن العوامل الايجابية التي ساعدت على تطور الحركة التعاونية، تكوين الاتحاد العام لهيئات التعاون الاهلي للتطوير وتنظيم الادارات المتخصصة فيه، وانشاء المجالس التعاونية على مستوى المحافظات. فقد ساعدت هذه الأجهزة هيئات التعاون في مجال التخطيط والتنسيق وتنفيذ المشروعات التعاونية، كما أسهمت في انشاء هيئات التعاون ونمو الجمعيات الانتاجية والوعي التعاوني وخاصة في فترة الخطة الخمسية الأولى للتنمية.

المنجزات

من الملاحظ ان انتشار هيئات التعاون الأهلي وتطور منجزاتها كان مصاحبا لخطوات البرمجة والتخطيط في اليمن، والتي بدأت بالبرنامج الثلاثي الأول عام ١٩٧٣ ثم تبلورت في الخطة الخمسية الأولى للتنمية (١٩٧٦-١٩٨١). وكان عدد هيئات التعاون الاهلي عند تكوين الاتحاد العام في عام ١٩٧٣ لايزيد عن ٢٩ هيئة. ثم تطور هذا العدد الى ١٤٤ هيئة في بداية الخطة الخمسية الأولى ووصل الى نحو ١٩٢ هيئة و٢٤ لجنة تعاونية في السنوات الأخيرة من الخطة المذكورة أنظر الجدول ١. وقد شهدت السنوات الاخيرة، من الخطة نفسها نمو ٢٧ جمعية تعاونية زراعية و٧ جميعات حرفية وجمعيتين لصيادي الاسماك، بالاضافة الى جمعية الاسكان التعاونية بصنعاء، والجمعية الاستهلاكية لموظفي الدولة والقطاع العام، وجمعية استهلاكية أخرى في منطقة ريفية.

وقد قدرت تكاليف منجزات الحركة التعاونية اليمنية في الخطة الخمسية الأولى بحوالي ١٦٥٩ مليون ريال، وتشكل هذه الاستثمارات ١١٣ في المائة بالقياس الى الاستثمارات التعاونية المخططة في بداية سنوات الخطة واثنائها(٢).

وتشير البيانات الى أن المشاريع التعاونية التي انجزتها هيئات التعاون الاهلي للتطوير في سنوات الخطة قد بلغت تكاليفها نحو ١ ٢٩٩ مليون ريال، أما بقية الاستثمارات فقد انفقت في مشاريع الاتحاد العام والجمعيات الزراعية وفي مجال المساهمة في بنك التعاون الاهلي للتطوير، الذي أدمج اخيرا مع بنك التسليف الزراعي ضمن مؤسسة واحدة.

ويستنتج من تكلفة المشروعات التعاونية التي انجزتها هيئات التعاون في الخطة الخمسية الأولى للتنمية ان مشاريع الطرق الفرعية تحتل الدرجة الأولى في سلم الخدمات الاساسية التي يحتاجها سكان الريف وتمثل تكاليفها ٦٢ر٥ في المائة من تكلفة المشروعات التعاونية المنفذة في فترة الخطة. ثم تليها بالترتيب المشاريع التعليمية (١٨ر٩ في المائة)، ومشروعات مياه الشرب (١١ر٦ في المائة) رغم ان الاخيرة يأتي ترتيبها في الدرجة الثانية من حيث عدد المشروعات وانتشارها.

أما «المشاريع المتنوعة» في مجال اقامة المنتزهات، والتشجير وبناء المساجد ورياض الأطفال وغيرها، فيقع ترتيبها في الدرجة الرابعة (٥ر٤ في المائة)، وتتبعها في النهاية مشاريع الخدمات الصحية (١ر٦ في المائة). ويتضح مستوى احتياج المواطنين، وخاصة في الريف، من واقع مساهمتهم في المشروعات التعاونية خلال الخطة الخمسية الأولى. فقد بلغت مساهمتهم حوالي ٧٦٠ مليون ريال أي بنسبة ٥٨ في المائة من تكلفة المشروعات التعاونية التي نفذتها هيئات التعاون الأهلي للتطوير. كما قدرت نسبة مساهمة الهيئات نفسها بحوالي ٣٥ في المائة. وتمثل النسبة الباقية مساعدات الحكومة المقدمة لهيئات التعاون. وتبلغ مساهمة الحكومة في مشاريع الحركة التعاونية عامة نحو ١٣ في المائة من اجمالي الاستثمارات التعاونية الفعلية في فترة الخطة الخمسية الأولى.

---

(٢) ويمكن ان تصل هذه النسبة الى ١٢٥ في المائة في حالة اضافة استثمارات جمعية الاسكان التعاونية ومعدل استثمار الجمعية الاستهلاكية لسنوات الخطة الخمسية الأولى.

الجدول ١- تطور عدد هيئات التعاون (١٩٧٣-١٩٨١)

(عدد هيئات التعاون حسب السنوات)

المحافظة	عدد النواحي	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٩	١٩٨١
صنعاء	٣٥	١٠	٢١	٢٨	٣٠	٣٢	٣٨	٣٩
تعز	١٩	٦	١٥	١٨	١٨	١٨	١٩	٢٠
اب	٢٠	٣	١٥	١٨	١٩	٢١	٢١	٢١
الحديدة	٢٠	١	٥	١٥	١٦	١٦	٢٠	٢٠
حجة	٢٩	٢	٢	١٧	٢٧	٢٨	٣١	٣٣
ذمار	٩	٣	٥	٦	٦	٦	٨	٨
صعدة	١٢	١	١	٩	١٠	١٢	١٥	١٥
البيضاء	١١	٣	٣	٣	٧	٨	١٠	١١
المحويت	٧	-	٢	٧	٧	٧	٨	٨
مأرب	٩	-	١	٣	٤	٤	٥	٩
الجوف	١٥	-		-	-	-	١٦	-(*)
المجموع	١٨٦	٣٩	٧٠	١٢٤	١٤٤	١٥٢	١٩١	١٨٤

المصدر: بيانات وتقارير الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي للتطور.

(*) علق نشاط هيئات تعاون الجوف وكلفت لجنة من الاتحاد العام للاشراف على مشاريع التعاون في المنطقة.

وبمقارنة المصادر التي تعتمد عليها هيئات التعاون الاهلي في ايرادها وتمويل مشروعاتها، نلاحظ ان نسبة ايرادات الهيئات من الزكاة في السنة ١٩٨١/١٩٨٠ الى مساهمة المواطنين، لاتزيد عن ٦٩ في المائة، بينما قدرت نسبة مساهمة الايرادات المركزية الى مساهمة المواطنين بحوالي ١١ في المائة فقط. كما بلغت نسبة استثمارات الهيئات الى ايراداتها، وانفاقاتها العامة في ١٩٨١/١٩٨٠ قرابة ٤٤ في المائة و٧٤ في المائة على التوالي. ويلاحظ من واقع بعض المؤشرات ان هيئات التعاون الاهلي للتطوير في مناطق الريف اكثر استيعابا للمشروعات التعاونية من هيئات تطوير المدن رغم الامكانات الادارية والفنية المتوفرة نسبيا لدى الهيئات الاخيرة. كما نستنتج ايضا ان مساهمات سكان المدن ايضا منخفضة جدا قياسا على المشاركة المرتفعة للمواطنين في المناطق الريفية.

وبمراجعة حجم الانجازات التعاونية على مستوى المحافظات في سنوات الخطة الخمسية الأولى نجد أن تكلفة المشروعات التعاونية في المحافظات الخمس صنعاء وتعز واب والحديدة وحجة، قد بلغت ٨٠ في المائة من اجمالي تكلفة المشروعات في جميع المحافظات. كما تقدر تكلفة الانجازات التعاونية في المحافظات الثلاث الأولى نحو ٦٠ في المائة من تكلفة المشروعات التعاونية في الجمهورية. وقد يرجع ذلك الى زيادة عدد السكان في هذه المحافظات وتركز نسبة كبيرة من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية فيها. ويستفاد من هذه الارقام أن ثمة ضرورة لتحقيق التكامل بين جميع المناطق الريفية، وموازنة التنمية بينها وبين المدن والمراكز الحضرية.

المشاكل والمعوقات

رغم الانجازات الكبيرة التي حققتها الحركة التعاونية اليمنية فإنها لاتزال تعاني بعض المشاكل والمعوقات منها:

(أ) عدم توفر القوى الفنية المدربة لادارة المشروعات التعاونية وصيانة الالات والمعدات التي بحوزة هيئات التعاون الأهلي للتطوير والجمعيات الزراعية. مع ملاحظة ان عدد القطع والمعدات الالية كوحدات الشق والحفر والغرافات وغيرها من الوسائل قد بلغت نحو ٥٥٢ قطعة حتى نهاية عام ١٩٨١. وقد أنفقت هيئات التعاون على هذه المعدات حوالي ١٣١ر٥ مليون ريال. كما تمتلك الجمعيات الزراعية ٣٨٩ قطعة بتكلفة قدرها ٣٧ر٣ مليون ريال. وتقدر أيضا تكلفة معدات الادارة العامة للخدمات في الاتحاد العام نحو ١٣ر٢ مليون ريال.

(ب) ضعف التنسيق في بعض المشاريع التعاونية مع الجهات الحكومية المختصة، ومنها مشاريع التنمية الريفية، والقصور في مشاركة بعض الجمعيات العمومية في تحديد الاحتياجات المحلية والتخطيط للمشروعات التعاونية. مما أدى الى اهدار بعض الامكانيات التعاونية وتعثر بعض المشروعات، حيث قدرت تكلفة المشروعات التعاونية المنفذة في فترة الخطة الخمسية الأولى بحوالي ١٠٨ ملايين ريال. وتبرز جوانب هذه المشكلة بصورة أوضح في غياب التنسيق بين هيئات تطوير المدن وبين المجالس البلدية.

(ج) احتياج الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي للتطوير ومجالس التنسيق التعاونية في المحافظات الى عدد كاف من الخبرات الادارية المدربة لمتابعة اعمال الهيئات والرقابة على الامكانيات التعاونية، والاشراف على الانتخابات الدورية، مع مراعاة تنمية الامكانيات الذاتية للحركة التعاونية وضمان استمرار المبادرات المحلية، وتجنب أي اجراءات ادارية تؤدي الى شل هذه المبادرات وتعثرها[٣].

---

(٣) عدد الموظفين في الاتحاد العام ومجالس التنسيق ٢٨٩ موظفا. ويعمل ٩٤ منهم في مجالس التنسيق. كما وصل عدد العمال والفنيين في جميع هيئات التعاون الى حوالي ٤٠٠، منهم ٨٧ فنيا والباقون عمال مهرة يشتغلون على المعدات والسيارات. ووصل عدد المتدربين في دورات قصيرة وطويلة الى ١٢٤ متدربا.

(د) ومن الصعوبات التي واجهت الجمعيات التعاونية الزراعية وجمعيات الصيادين، غياب التنسيق التعاوني في الفترة الماضية، مما دفع الجهات الحكومية المختصة والاتحاد العام وبنك التعاون والتسليف الزراعي مؤخرا الى تكوين مؤسسة عامة لتسويق المنتجات الزراعية. ومن العوامل المساعدة في هذا الاتجاه وضع سياسة للتمويل والاقراض التعاوني تكون مرتبطة بالتسويق واغراضه التنموية.

(هـ) عدم استكمال التشريعات التعاونية اللازمة لتنظيم الجمعيات التعاونية الزراعية والحرفية. ورغم ان الجمعيات التعاونية الانتاجية التي تكونت حتى الآن تعتمد على النظم الاساسية التي اقرها الاتحاد العام والمؤتمرات التعاونية فان رأس المال المحدد في هذه الانظمة يعتبر مرتفعا قياسا على الامكانيات المحدودة للمزارعين وخاصة صغار المزارعين والمتوسطين منهم.

وفي سبيل التغلب على الصعوبات التي تواجه الحركة التعاونية بشقيها هيئات التعاون الاهلي والجمعيات التعاونية النوعية - ومن أجل تطوير الحركة التعاونية اليمنية وفق استراتيجية الخطة الخمسية الثانية للتنمية يمكن الاهتمام بالتصورات العامة التالية:

١- استمرار هيئات التعاون الاهلي للتطوير في تحقيق الخدمات الاساسية التي تحتاجها المجتمعات المحلية في مجال شق الطرق الفرعية والخدمات التعليمية والصحية وتوفير مياه الشرب النقية، وغيرها من المشروعات الضرورية الأخرى. والتركيز على صيانة المشروعات التعاونية المختلفة وتحسينها وتعميم الاستفادة منها لمجموعات أوسع من السكان المحليين كلما أمكن ذلك تجنبا لإهدار الامكانيات والجهود.

٢- ان تتجه هيئات التعاون نحو المساهمة في اعداد الكوادر البشرية اللازمة للتنمية التعاونية كاعداد المدرسين والمدرسات والممرضين والممرضات وكذلك الكوادر اللازمة لمحو الأمية وفي مجال الأمومة والطفولة والتغذية الصحية. ويمكن الاستفادة في ذلك من معاهد تدريب المعلمين والمراكز والمعاهد الصحية التي انشئت في بعض المحافظات، ومن المفيد ايضا اضافة بعض المواد العملية في المراحل النهائية من الدراسة الابتدائية والاعدادية في مناطق الريف كمادة التعاون، والخدمات الصحية الأولية، والارشاد الزراعي وأي مواد أخرى تؤدي الى ارتباط الطلاب بمجتمعاتهم الريفية وباحتياجاتها الأساسية.

٣- زيادة الاهتمام بتنمية الكوادر الفنية والمهنية اللازمة لصيانة وادارة المعدات والآلات الخاصة بالحركة التعاونية.

ويمكن الاستفادة من وجود المعاهد الفنية والمهنية في المحافظات فضلا عن اهمية تكوين الورش التعاونية الثابتة وبعض الورش المتنقلة بالقرب من مراكز المحافظات لتقوم بدورها في مجال الصيانة والتدريب.

٤- التنسيق في مجال المشروعات التعاونية المشتركة مع الجهات الحكومية في مراحل الاعداد والتنفيذ والتقييم، وذلك من خلال اللجان الفنية المشتركة بحيث تنشأ لجنة للتنمية على مستوى القضاء، ويمكن أن تنشأ لجنتان فنيتان تتبعان مجلس التنسيق على مستوى المحافظة (لجنة للتنمية الريفية واخرى للتنمية الحضرية). وبالمثل يمكن ان تتكون لجان فنية مشتركة من الادارات المركزية في الاتحاد العام ومن الوزارات التي لها علاقة بالمشروعات التعاونية. ولا تتوقف اهمية هذه العملية على استخدام هيئات التعاون كوسائل للتنمية الريفية بل يمكن ان تكون أيضا أدوات مساعدة في تحقيق تنمية حضرية متوازنة.

٥- دعم الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات الحرفية عن طريق القروض والتسهيلات المختلفة. والعمل على معالجة مشكلة تسويق المنتجات الزراعية. ومن الوسائل المساعدة في التغلب على هذه المشكلة وضع سياسة تستهدف ربط الاقراض التعاوني بالتسويق التعاوني واهدافه التنموية.

كذلك من العوامل التي يمكن أن تشجع على نمو الجمعيات التعاونية الحرفية والصناعية تكثيف التوعية بأهمية هذه الصناعات وحمايتها ومحاولة الاستفادة من مواقع المجمعات الصناعية وامكانياتها.

الجمعيات التعاونية الانتاجية والخدمية

لايقاس نجاح عملية التنمية الزراعية بتزايد حجم الاستثمارات وتعدد المؤسسات والاجهزة والمعدات وغيرها من الوسائل والمدخلات اللازمة للتنمية، فحسب، بل يقاس بتوسيع المشاركة الانتاجية والاجتماعية واستثمار الامكانيات المادية والبشرية المتاحة بواسطة جماعات وافراد المجتمعات المحلية وضمن خطة وطنية عامة تستهدف تحقيق تنمية انتاجية عادلة ومتوازنة.

وفي ضوء هذه المقدمة يمكن القول ان هيئات التعاون الاهلي للتطوير (المجالس المحلية حاليا) قد احدثت تغييرا ملموسا في حياة المجتمع اليمني خلال العشر سنوات الماضية ولاسيما في مناطق الريف وذلك من خلال مساهمتها في التنمية المحلية وتشجيع المبادرات الأهلية. فقد اسهمت في شق آلاف الكيلومترات في مختلف المناطق، السهلة منها والوعرة، ومهدت الطرق الفرعية الى كثير من القرى والمستوطنات المعزولة، كما تمكنت من انجاز مئات المشاريع الصحية والتعليمية والاجتماعية(٤). وقامت بتشجيع المواطنين على تكوين عدد من الجمعيات الانتاجية. وعلى الرغم من بعض السلبيات التي رافقت الحركة التعاونية وخاصة في مجال الادارة والتخطيط للمشروعات، فقد حققت نجاحا كبيرا في تعبئة الجهود المحلية للمواطن وربطها بجهود الدولة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والجدير بالذكر ان تكوين المجالس المحلية للتطوير التعاوني يفترض أنها تمثل امتدادا لهيئات التعاون الاهلي للتطوير بمبادراتها الشعبية، وتجاوزا للمعوقات التي جابهت الحركة التعاونية اليمنية.

كما ان نجاح تجربة المجالس المحلية ليس مرهونا بتكثيف التنسيق والتخطيط المحلي وتدريب الكوادر الادارية والفنية في مجال الخدمات فحسب، بل بقدرتها على دراسة الامكانات الاستثمارية المحلية في مختلف المناطق وتشجيع او تطوير الجمعيات الانتاجية المختلفة في ميادين الانتاج الزراعي والصناعي والحرفي، وفي مجال الخدمات الضرورية المرتبطة بالانتاج ولاسيما جمعيات التسويق والجمعيات الاستهلاكية والجمعيات ذات الاغراض المتعددة. ولاشك ان الاهتمام بهذا البعد الانتاجي سوف يؤدي الى تحقيق التفاعل بين جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وترسيخ المشاركة الديمقراطية في الانتاج وايجاد التوازن بين عناصر الانتاج وعدم تركزها في شرائح محدودة من السكان.

وقد ركزت الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٣-١٩٨٦) في منطلقاتها واهدافها العامة على عدد من القضايا المتعلقة بتطوير الانتاج التعاوني أهمها: العمل على تحقيق التنمية الاقليمية المتوازنة والمتكاملة، وتنمية وتكثيف المبادرات الشعبية التعاونية. كما تضمنت استراتيجية الخطة مسألة تشجيع اقامة التعاونيات التي ترعى مصالح المزارعين عن طريق توفير المستلزمات الزراعية بأقل التكاليف وتسويق الحاصلات الزراعية بأحسن الطرق، كما اشارت الخطة الى اهمية التركيز على التنمية الريفية المتكاملة كأسلوب لزيادة الانتاج وتحسين الاحوال المعيشية للسكان في مختلف المناطق(٥). وفي مجال السياسيات

---

(٤) راجع قسم الدراسة الذي أعده الاستاذ احمد الحربي حول المجالس المحلية والتنظيمات التعاونية في الخطة الخمسية الثانية.

(٥) الخطة الخمسية الثانية، ١٩٨٣-١٩٨٦، الجهاز المركزي للتخطيط ص ٤٧.

والاجراءات، نوهت الخطة الثانية الى ضرورة تعميق المشاركة الشعبية في اتجاه يلائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد عبر المؤسسات المحلية، واقامة التعاونيات الزراعية ودعمها من خلال اعطائها الأولوية في التسليف التعاوني وغيرها من الوسائل الممكنة وعلى الرغم من التطور النسبي لإعداد الجمعيات الزراعية والحرفية والاستهلاكية والخدمية خلال الخطة الخمسية الثانية فإن انشطتها الانتاجية والتشريعات والتنظيمات اللازمة لتنظيم اعمالها لاتزال بطيئة، وبعضها متعثرة إذا قورنت بأعمال هيئات التعاون الاهلي للتطوير او المجالس المحلية بتنظيماتها الجديدة، والتي يتوقف الكثير من أنشطتها الخدمية، واستمرارها أو صيانتها، على المصادر الانتاجية والامكانيات المادية الأخرى المتاحة للجميع بما في ذلك مساهمات المؤسسات الانتاجية للقطاع العام والقطاع المختلط والجمعيات الانتاجية، بالاضافة الى مشاركة افراد وجماعات القطاع الخاص في مجالات الانتاج المختلفة.

تطور الجمعيات الزراعية والحرفية والجمعيات ذات الأغراض المتعددة

شهدت الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٣-١٩٨٦ تطورا كبيرا في مجال تكوين الجمعيات الزراعية والحرفية وبعض الجمعيات النوعية الاخرى ذات الاغراض المتعددة. وقد اشار تقرير الامانة العامة للاتحاد العام لهيئات التعاون الاهلي للتطوير الى ان عدد الجمعيات قد وصل الى ٩٣ جمعية زراعية وحرفية واستهلاكية(٦).

ويبين الجدول التالي توزيع الجمعيات في المحافظات(٧).

الجدول ٣: توزيع الجمعيات الزراعية والحرفية والاستهلاكية والمهنية حتى شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٦

المحافظة	نوع الجمعية	الجمعيات الزراعية	الجمعيات الحرفية	الجمعيات الاستهلاكية	الجمعيات السكنية	جمعيات صيادي السمك	المجموع
صنعاء		٣٤	١١	٣	٢	-	٥٠
الحديدة		١٣	٤	-	١	٤	٢٢
إب		١٣	-	١	-	-	١٤
ذمار		٨	-	-	-	-	٨
تعز		٤	-	-	١	-	٥
حجة		٣	١	١	-	١	٦
البيضاء		٣	-	-	-	-	٣
مأرب		٣	-	-	-	-	٣
صعدة		١	١	-	-	-	٢
المجموع		٨٣	١٧	٥	٤	٥	١١٣

(٦) تقرير الامانة العامة للاتحاد العام عن انشطة الهيئات التعاونية والجمعيات النوعية خلال الفترة الانتخابية من ١٩٨٣ حتى حزيران/يونيو ١٩٨٥، ص. ١٩.

(٧) معلومات مستقاة من بعض المسؤولين في ادارة التعاونيات بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

ويمكن أن نلاحظ من واقع الجدول السابق التفاوت الواضح بين مبادرات الاهالي في تكوين الجمعيات النوعية على مستوى المحافظات. حيث نجد ان نسبة الجمعيات النوعية في محافظة صنعاء تشكل ٤٤ في المائة تقريبا من مجموع الجمعيات في البلد، كما تتركز اكثر الانشطة الانتاجية للجمعيات الانتاجية في كل من محافظتي صنعاء والحديدة ومحافظة إب، وتصل نسبة الجمعيات النشطة والمسجلة فيها الى نحو ٧٦ في المائة من المجموع الكلي للجمعيات النوعية، وتتوزع بقية النسبة بين بقية المحافظات عدا محافظتي المحويت والجوف اللتين لا يوجد فيهما حتى الآن اي نوع من انواع الجمعيات الانتاجية والخدمية رغم الامكانيات الزراعية فيهما. وتفيد بعض المصادر ايضا بان هناك عددا من الجمعيات النوعية التي تكونت اخيرا بعد انتقال مسؤولية الاشراف على هذه الجمعيات من الاتحاد العام للمجالس المحلية الى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ولاتزال هذه الجمعيات رهن التسجيل والدراسة، ومما يسترعي انتباه المهتمين بالحركة التعاونية ان نسبة الجمعيات الفاعلة في المناطق المحلية لا تقل عن ٨٠ في المائة من مجموع الجمعيات النوعية المسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. ويعني ذلك ان ٢٠ في المائة من الجمعيات انشطتها مجمدة أو متعثرة في اعمالها(٨).

وبمقارنة الانشطة المتخصصة للجمعيات، من واقع الجدول السابق وعلى مستوى المحافظات، نجد ان ٤١ في المائة من مجموع الجمعيات الزراعية منتشرة في مناطق محافظة صنعاء و ٤٣ في المائة تقريبا منتشرة في كل من محافظات الحديدة وإب وذمار في حين تتوزع النسبة الباقية، ١٧ في المائة من مجموع الجمعيات الزراعية، على بقية المحافظات الاخرى.

وعلى مستوى الجمعيات الحرفية يلاحظ ان ١٥ في المائة منها مركزة في محافظة صنعاء و٢٥ في المائة في محافظة تعز وبقية النسبة في كل من محافظتي حجة وصعدة. اما بقية الجمعيات النوعية الاخرى فعددها محدود، كالجمعيات الاستهلاكية وجميعات صيادي السمك وجمعيات الاسكان، كما هو واضح من الجدول السابق ولكن استثمارات جمعيات الاسكان مرتفعة جدا قياسا على استثمارات الجمعيات النوعية الأخرى(٩). ويستفاد من بعض المعلومات ان بعض الجمعيات الزراعية التي اشرنا اليها آنفا تؤدي أنشطة متعددة ايضا في مجالات الخدمات والتسويق وتمتلك بعض محطات للبترول. ويصل عدد الجمعيات التي تقوم بهذه الادوار المزدوجة الى حوالي ٢٠ جمعية زراعية، أي بنسبة ٢٤ في المائة من مجموع الجمعيات الزراعية.

ومن ذلك يمكن التوصل الى الاستنتاجات التالية:

(f) انخفاض عدد الجمعيات الحرفية في معظم المحافظات، عدا محافظة صنعاء، رغم توفر الامكانيات لاقامة مثل هذه الجمعيات في مختلف المناطق ولاسيما في مجال النسيج والصوف والخزف والزخرفة وصناعة الاواني والملابس التقليدية وملابس النساء ولعب الأطفال والسلال، من مصادر النخيل، وغيرها من الادوات والازياء الشعبية التي تعكس انماط الفلكلور الشعبي للمجتمع اليمني في المناطق المختلفة.

(٨) معلومات مستقاة من مدير ادارة الجمعيات بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

(٩) رأس مال بنك الاسكان ١٥٠ مليون ريال. وقد انجز ٦٠٠ وحدة سكنية في الخطة الأولى والثانية كقروض على موظفي الدولة تقسط عليهم لسنوات اقصاها ١٥ سنة. وفي الخطة الثالثة يحتمل ان يقوم البنك ببناء ٢٠٠٠ وحدة سكنية. كما يحتمل بناء ٤٠٠ وحدة سكنية في الحديدة تحت اشراف جمعية الاسكان هناك، وقد تكونت جمعية ١٦ سبتمبر للاسكان بصنعاء ايضا وتضم عددا كبيرا من موظفي القطاع العام والمختلط.

(ب) غياب الجمعيات المنظمة للتسويق الزراعي رغم اهميتها في مجال تنمية الانتاج المحلي وتطوره، ويمكن ان تلعب الجمعيات الزراعية المتعددة الاغراض دورا اساسيا في هذا المجال ولاسيما في تسويق الفواكه والخضروات والمنتجات الحرفية المحلية التي كانت تغطي جزءا كبيرا من احتياجات المواطنين قبل غزو المنتجات الاجنبية للقرية اليمنية.

(ج) انخفاض عدد الجمعيات الاستهلاكية، وهي وسيلة هامة لإيصال السلع الاساسية والمنتجات المحلية وغير المحلية الى المستهلكين باسعار مناسبة، ويمكن ان تقوم هذه الجمعيات على مستوى الاحياء في المدن وعلى مستوى القرى الكبيرة في مناطق الريف.

(د) ضعف أو غياب الجمعيات الزراعية المهتمة بتشجيع زراعة الحبوب وتخزينها وتسويقها وخاصة الذرة والدخن والذرة الشامية وغيرها من منتجات الحبوب، بالاضافة الى القمح والشعير. كما ان توظيف خبرة المزارعين اليمنيين وتشجيعهم على انتاج الحبوب وحمايتهم يمكن ان تشكل خطوة هامة في توفير الامن الغذائي للسكان وتقليل الاعتماد على الخارج.

(هـ) ضعف الجمعيات الزراعية في مجال المحاصيل النقدية، ولاسيما البن والقطن والبطاطا وغيرها، رغم توفر الامكانيات المحلية لاقامة مثل هذه الجمعيات، في تهامة بالنسبة للقطن، وذمار بالنسبة للبطاطا، وبني مطر وبرع وحراز وريمه بالنسبة للبن.

وعموما فإن ازدياد عدد الجمعيات النوعية في سنوات الخطة الخمسية الثانية يعتبر خطوة كبيرة، ولاسيما تطور عدد الجمعيات الزراعية، بما فيها الجمعيات الزراعية ذات الاغراض المتعددة وقد وصل عدد الجمعيات الزراعية في نهاية الخطة الخمسية الاولى الى ٣٧ جمعية زراعية بينما قدر عددها في نهاية الخطة الخمسية الثانية بحوالي ٨٢ جمعية زراعية. وقد استهدفت الخطة الخمسية الثانية تكوين من ٥٠ الى ٧٠ جمعية زراعية، أي ان عدد الجمعيات الزراعية التي تكونت في فترة الخطة الخمسية الثانية يقارب الحدود الدنيا من اهداف الخطة في هذا المجال بنسبة ٩٠ في المائة تقريبا.

اما بالنسبة للجمعيات التعاونية الحرفية والخدمية الاخرى فقد كان عددها ١٥ جمعية تعاونية بما فيها جمعية الاسكان التعاونية والجمعيات الاستهلاكية، وذلك في السنة النهائية من الخطة الخمسية الأولى. وقد تضاعف عدد هذا النوع من الجمعيات تقريبا حيث بلغ نحو ٣١ جمعية اي ان نسبة الزيادة تقدر بنحو ١٠٦ في المائة. ويلاحظ ان الخطة الخمسية الثانية لم تتضمن اي اشارة الى اعداد الجمعيات الحرفية والخدمية المراد انشاؤها.

ويمكن وضع جداول تفصيلية لأسماء الجمعيات التعاونية الانتاجية والخدمية ضمن هذه الدراسة مع وضع اعداد المنتسبين الى هذه الجمعيات النوعية ورؤوس أموالها. والغرض من هذه الجداول المبسطة هو محاولة الوصول الى اهم المؤشرات التي يمكن ان تساعد على فهم امكانيات الجمعيات التعاونية الزراعية والحرفية وذات الاغراض المتعددة على المستوى المحلي. ومن هذه المشكلات، على سبيل المثال لا الحصر، مشكلة التسويق والرقابة التعاونية وضعف الوعي التعاوني وضعف التنسيق وغياب

التشريعات اللازمة للحركة التعاونية الانتاجية. ومن الأمور الهامة التي تفتقر اليها الحركة التعاونية الانتاجية، اجراء المسوحات والدراسات الاساسية التي تحدد امكانيات الاستثمار الاقتصادي والاجتماعي ونطاقها الجغرافي وطبيعة الهياكل الاساسية والتسهيلات المساعدة لتطور التعاونيات الانتاجية في مختلف المناطق اليمنية.

ويبين الجدول ٣ في الصفحات التالية توزيع الجمعيات الزراعية القائمة ورؤوس أموالها وعدد أعضائها.

أما الجدول ٤ فخاص بالجمعيات الحرفية. والجدول ٥ يتعلق بجمعيات الصيادين، والاسكان والجمعيات الاستهلاكية.

ونلاحظ من خلال الجداول التالية مايلي:

١- ان عدد اعضاء الجمعيات الزراعية قد وصل الى حوالي ١٥ ٦٠٣ أعضاء، كما بلغ رأس مال الجمعيات الزراعية جميعها ٤٨ مليون ريال تقريبا. اما مجال الاستثمارات فقد قدر بعض التعاونيين ان الريال يولد ثلاثة ريالات تقريبا بالنسبة للجمعيات النشطة والمنظمة في اعمالها وان الريال يولد تقريبا ريالين بالنسبة للجمعيات الزراعية الأخرى الاقل نشاطا واقل حيزا في مجالات الاستثمار، ويعني ذلك ان الامكانيات الاستثمارية للجمعيات الزراعية يمكن ان تساعد في مضاعفة رؤوس أموالها بانتهاء الخطة الخمسية الثانية.

٢- وبالنسبة للجمعيات الحرفية فيقدر عدد اعضائها بحوالي ٧٠٠ عضوا بالاضافة الى اعضاء الجمعيات الحرفية في محافظة الحديدة، كما قدرت رؤوس أموالها بمبلغ ٣٠٠ ١٠٣ ريال عدا رأس مال الجمعيات الحرفية في منطقة الحديدة وحجة وصعدة.

ويستفاد من بعض المصادر ان الجمعيات الحرفية لا تقوم بأي انشطة استثمارية تذكر بسبب الخبرة المحدودة لديها، عدا الجهود القائمة على الافراد والمتخصصين في مجال الحرف المختلفة، ونذكر على سبيل المثال تجميد انشطة بعض الجمعيات الحرفية في مدينة صنعاء بسبب الخلافات التي دبت بين اعضائها وضعف الاجهزة المختصة في توجيه هذه الجمعيات ورقابتها ماليا واداريا.

٣- وبمراجعة الجدول ٦ الخاص بجمعيات الاسماك وجمعيات الاسكان والجمعيات الاستهلاكية، يتبين ان عدد اعضاء جمعيات الصيادين يصل الى ٦٤١ عضوا بينما نلاحظ رؤوس الأموال المحدودة لجمعيات الصيادين لظروفهم الاجتماعية واستفادة الوسطاء من جهودهم، الأمر الذي يستدعي رعاية بنك التسليف الزراعي لهم وتقديم القروض اللازمة لهم لتطوير جمعياتهم ولاسيما في مجال التسويق وبناء القوارب والسفن الخاصة بالصيادين.

٤- وبمراجعة المؤشرات الخاصة بجمعيات الاسكان من واقع الجدول المذكور آنفا، نلاحظ ان عـــدد الاعضاء قد وصل الى نحو ٣٠٠٠ عضو، عدا اعضاء جمعية ٣٦ سبتمبر الجديدة في مدينة صنعاء ومشـــروع جمعية تعز، ويقدر رأس المال الحالي لجمعية الاسكان بصنعاء بحوالي ١٥٠ مليون ريال وهو رأس المـــال المستثمر من قبل بنك الاسكان والذي يستقطع شهريا من مرتبات اعضاء الجمعية المستفيدين بنســـب معينة حسب المرتبات.

٥- اما بالنسبة للجمعيات الاستهلاكية فعلى الرغم من اهميتها فإنها لا تزال متعثرة في المدن والريـف بسبب ضعف خبرة القائمين عليها وعدم تشجيع الاجهزة المشرفة عليها. والجدير بالذكر ان المعلومـــات الأساسية عن هذه الجمعيات غير متوفرة، كعدد الأعضاء وكيفية مساهماتهم ورؤوس اموال هذه الجمعيـات وطرق استثمارها.

ومن المعروف ان مثل هذه الجمعيات يمكن ان تواجه صعوبات كبيرة في استثماراتها وانشطتهـــا بسبب المنافسة من القطاع الخاص، ولكن حمايتها من قبل القطاع العام والاجهزة المتعلقة باعمالها ســـوف يمكنها من التغلب على هذه المشكلة. اضافة الى دعمها من المستهلكين ذوي الدخل المحدود على مستوى احياء المدن والقرى الريفية.

الجدول ٣: الجمعيات الزراعية: رأس المال وعدد الاعضاء

رقم الجمعية	اسم الجمعية	عدد الاعضاء	رأس المال (بالريال)
١	الجوبة الزراعية	٤٣١	٣٠٣٢٠٠
٢	اللاوية الزراعية	٨٠	٩٠٠٠٠
٣	ميدي الزراعية	٥٧	٤٨٠٠٠
٤	آنـــس الزراعية	٤٣٦	١٩٣٠٠٠٠
٥	المدان والقفلـة	٥٧	٣٠٠٠٠٠٠
٦	الرجم الأوســـط	٩٥٠	غير متاح
٧	بيت حاضر	غير متاح	غير متاح
٨	وادي رمان	٣٠٠	١١٧٠٠٠
٩	بـــرط	١٤٠	٣٩٥٠٠٠
١٠	الدريهمي	٢٢٢	١١٧٠٠٠
١١	سعوان	٩١	٣٠٠٠٠٠
١٢	حيـس	١٢٧	٢٧٢٦٦٥
١٣	الاخشوب	٢٤٥	٣٤٠٠
١٤	خـــارف	٢٤	٣٠٠٠٠٠٠
١٥	المناصرة	٥٩٣	٤٢١٠٠٠

الجدول ٣: الجمعيات الزراعية: رأس المال وعدد الاعضاء (تابع)

رقم الجمعية	اسم الجمعية	عدد الاعضاء	رأس المال (بالريال)
١٦	ال عواض	٦٣	٢٢٧٥٠٠
١٧	ماهلية	٧٦	١٦٧٠٠٠
١٨	اسفل رجام	١٢٢	٥٠٠٠٠٠
١٩	وصاب العالي	٥١	١٦٧٥٠٠
٢٠	بني قيس	١٠١٦	٣٥٣٠٠٠
٢١	المكيمنية	٢٠٩	٣٠٢٢٢٢
٢٢	وادي صور	٢٥٠	٢٦٠٠٠٠
٢٣	الراميثية	١٥٩	١٠٠٠٠٠
٢٤	الروض	٦٠	١٠٠٠٠٠٠٠
٢٥	بني شداد	٥٠	٢٠٠٠٠٠
٢٦	وادي القبشة	٦١	١٠٤٦٠٠
٢٧	النصرة وعبيدة الحدا	٣٦٠	٢٥٠٠٠٠
٢٨	وادي رماع	١٨٣	٢٢٥٠٠٠
٢٩	سودان الرضمة	٣٦٠	٢٥٠٠٠
٣٠	وادي سباء خولان	٥١	٥٠٠٠٠٠
٣١	براع الزراعية	٢٣٥	١٠١٥٠٠٠
٣٢	القباحية والقراشية	٣٠٠	٣٠٠٠٠٠
٣٣	الفتح لمنطقة العباسي	٣٠٣	٤٢٨٠٠٠
٣٤	التحيتا الزراعية	١٤١	٥٠٠٠٠٠
٣٥	زبيد الزراعية	١٥٨	٣٤١٩٧٥
٣٦	بني جرموز	٢٤	١٠٩٦٠٠٠
٣٧	فروي	١٣٩	١٠٠٠٥٠٠
٣٨	بني سحام	١٥٩	٣٦٥٠٠٠
٣٩	جمعة الحماد	٤٢٠	٦٠٧٩٠٠
٤٠	سدس الحدود	٣٠٦	٣٦٥٠٠٠
٤١	جبن الزراعية	٤٢	٤٠٠٠٠٠
٤٢	همدان الزراعية	غير متاح	غير متاح
٤٣	عيال حاتم	٣٨	٣٩٩٠٠٠
٤٤	ذي السفال (ضوه)	١٦٣	٣٩١٣٠٠
٤٥	عزلة شعب المريس	١٣٤	٣٤٢١٠٠

الجدول ٣: الجمعيات الزراعية: رأس المال وعدد الاعضاء (تابع)

رقم الجمعية	اسم الجمعية	عدد الاعضاء	رأس المال (بالريال)
٤٦	رازح الزراعية	غير متاح	١١٥١٠٠٠
٤٧	ساك - خارف	٦٤	٦٤٠٠٠٠
٤٨	ابناء سريس	٣٣٥	٤٠٠٠٠٠
٤٩	مقبنة	١٩٨	٤٨٣٠٠٠
٥٠	المخادر	٣٣	٥٧٩٠٠٠
٥١	شرعب	٧١٩	١١٦٠٥٢٠
٥٢	اسناف	٤٠	٥٠٣٠٠٠
٥٣	فرع العدين	٢٦٨	٤٣١٥٠٠
٥٤	جيشان	٣١٦	٣٣٠٠٠٠
٥٥	وادي حباب	٣٢	٧٤٠٠٠٠
٥٦	الشعر	٦١	٤٠٨٠٠٠
٥٧	البون - خارف	٣٠	٣٥٠٠٠٠
٥٨	ريدة	٧٣	١٢٥٠٠٠٠
٥٩	قاع السواد	٣٧	٧٦٦٠٠٠
٦٠	الغولة حمدة	٧١	٥٣٠٠٠٠
٦١	مدينة ريدة	٣٦٨	٤٩٩٠٠٠
٦٢	ابناء بني زهير	٥٩	٣٦٤٠٠٠
٦٣	الجيف وقرن الأسد	٢٧	١٣٦٠٠٠
٦٤	الكميم وقرن الأسد	١٨٥	٣٨٨٠٠٠
٦٥	حمير وقرن الأسد	غير متاح	غير متاح
٦٦	جبال عيال يزيد	٥٢	٩٧٢٤٠٠
٦٧	حصان الزراعية	١٤٤	٣٦٤٠٠٠
٦٨	شعب ارحب	٤٣	١٥٠٠٠٠٠
٦٩	غولة عجيب	٢٤	٥٠٠٠٠٠
٧٠	٢٦ سبتمبر	٤٥٠	٦٠٧٠٠٠
٧١	الميثاق	٦٧٠	٥١٢٣٩٩
٧٢	مخلاف شرعب	٣٩١	غيرمتاح
٧٣	دار اعلى ارحب	٣٩١	٥٢١٠
٧٤	يحصب الزراعية	٢٥٣	غير متاح
٧٥	بني شهاب	١٤١	٥٥٠٠٠٠

الجدول ٣: الجمعيات الزراعية: رأس المال وعدد الاعضاء (تابع)

رقم الجمعية	اسم الجمعية	عدد الاعضاء	رأس المال (بالريال)
٧٦	مخلاف سمة عتمة	٢٨٨	٦٠٠٠٠٠
٧٧	ذيبان ارحب	٨٦	٥٦٠٠٠٠
٧٨	اسعد الكامل	٨٠٠	١٠٤١٢٥٦
٧٩	وادي بنا	٦٣	١١٦٣٥٠٠
٨٠	الخير التعاونية حيمة الداخلية	٢٠٤	٤٨٠٠٠٠
٨١	عيال عبدالله ارحب	٣٦	١٢٠٥٠٠٠
٨٢	حريب الزراعية	١٥٩	١١٢٨١٠٠
	الاجمالـــي	١٥٦٠٣	٤٧٩١٩٣٢٠

المصدر: تقارير ادارة التعاونيات بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

الجدول ٤: اسماء الجمعيات الحرفيـــة

رقم الجمعية	اسم الجمعية	عدد الاعضاء	رأس المال (بالريال)
١	النجارين	٢٥	١٦٦٠٠٠
٢	صانعي السلب	٢٥	١١٥٠٠٠
٣	صانعي الذهب	٦٩	٩٠٠٠٠
٤	صانعي القصب	٢٣	٥٠٠٠
٥	الحرفيين للخياطة	٤٣	٦٠٠٠٠
٦	الحدادين	٧٦	١٢٠٠٠٠
٧	صانعي الجنابي	٥٤	غير متاح
٨	صانعي الاحجار الكريمة	٣٢	غير متاح
٩	الحرفية المعمارية	١٧٦	٧٠٠٠٠٠
١٠	المصنوعات الجلدية	١٤٤	٤٧٠٠٠
١١	صانعي الالومنيوم	غير متاح	غير متاح
المجموع		٦٦٧	١٣٠٣٠٠٠
	٤ جمعيات حرفية في الحديدة	--	--
	جمعية حرفية للخيزران	--	--
	بحجة واخرى حرفية في صعدة		

لاتتوفر اية معلومات دقيقة عن رأس المال وعدد الأعضاء

المصدر: ادارة الجمعيات التعاونية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

الجدول ٥: جمعيات صيادي الاسماك وجمعيات الاسكان والجمعيات الاستهلاكية

رقم الجمعية	اسم الجمعية	عدد الاعضاء	رأس المال (بالريال)
١	الصيادين بالحديدة	١٥٢	٩٣٠٠
٢	صيادي الاسماك كمران	٤٦	غير متاح
٣	صيادي الخوخة	١٤٠	غير متاح
٤	صيادي الاسماك صيدي	٩١	٥٣٥٠
٥	صيادي الخوبة	٢١٢	---
الاجمالي		٦٤١	١٤٦٥٠
١	الاسكان بصنعاء	٣٦٠٠	١٥٠ مليون
٢	الاسكان بالحديدة	٤٠٠	غير متاح
٣	الاسكان بتعز	غير متاح	غير متاح
٤	٢٦ سبتمبر بصنعاء	غير متاح	غير متاح
الاجمالي		٣٠٠٠	١٥٠ مليون
١	الجمعية الاستهلاكية لموظفي الدولة	-	-
٢	الرخمة - إب	-	-
٣	مسور حجة	-	-
٤	ضلاع همدان	-	-
٥	عيال سريح	-	-
٦	خمـــر	-	-

اعمال وانشطة الجمعيات التعاونية الانتاجية من خلال بعض النماذج

على الرغم من تعثر عدد غير قليل من الجمعيات الزراعية والجمعيات الحرفية بسبب ضعف الاشراف المالي والاداري عليها وضعف خبرة المسؤولين القائمين عليها، فإن بعض الجمعيات الانتاجية قد حققت نجاحات كبيرة في فترة الخطة الخمسية الثانية. ونذكر على سبيل المثال لا الحصر، جمعية اللاوية الزراعية التي بلغ رأس مالها عند التأسيس حوالي ٣٥٠ ٠٠٠ ريال وبلغ عدد الاعضاء المشتركين فيها ٣٢٥ عضوا وقد وصل الآن رأسمالها مع الاصول الثابتة ١ ٥٠٠ ٠٠٠ ريال. وتقوم هذه الجمعية بعدد من الأنشطة، وسنها مساعدة المزارعين في توفير الاحتياجات الضرورية للزراعة وتسويق المحاصيل الزراعية الى خارج البلد. ومع ذلك فهي بحاجة ماسة الى تنظيم الاعمال الادارية فيها وضبط حساباتها وتوجيه امكانياتها في المجالات الاستثمارية المناسبة. ومن النماذج الناجحة. للجمعيات الزراعية جمعية سعوان التي بلغ رأسمالها عند التأسيس ٢٥٠ الف ريال ويقدر رأسمالها الآن بحوالي ١٨ مليون ريال مع الاصول الثابتة، فهي تملك اثنتين من الحفارات وثلاجة كبيرة لتخزين العنب وثلاث حراثات. وتهتم هذه الجمعية بزراعة العنب والبطاطا والطماطم وغيرها من الخضروات، كما تقدم قطع الغيار للحفارات الاخرى في مناطق الجمهورية.

وهناك نموذج ثالث للجمعيات الزراعية الناجحة ايضا، يتمثل في جمعية بني سحام الزراعية التي قدر رأسمالها بمبلغ ٣٥١ ٦٠٠ ريال عند التأسيس والآن يقدر بحوالي ١ ٢٠٠ ٠٠٠ ريال، كما ان عدد المشتركين حوالي ١٤٢ عضوا. وتقوم هذه الجمعية بتقديم الخدمات الزراعية الضرورية للمزارعين. ولاشك ان هناك نماذج اخرى عديدة للجمعيات الناجحة في اعمالها، ولكن نقل مسؤولية الاشراف على الجمعيات الانتاجية الى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل دون دعم للادارة المختصة (الادارة العامة للجمعيات) بالامكانيات المؤهلة والامكانيات المادية، قد أثر على مستوى متابعة أعمال الجمعيات وانجازاتها. وقد انعكست هذه الحالة على اداء الجمعيات الانتاجية وتطورها وتسببت في عدم توفر المعلومات والبيانات الضرورية لتقييمها بطريقة علمية وموضوعية.

وقد استهدفت الخطة الخمسية الثانية في مجال التعاون الانتاجي مايلي:

- انشاء من ٥٠ الى ٧٠ جمعية زراعية ونوعية وتسويقية،
- انشاء ثلاث مزارع للدواجن، ومزرعتين للابقار،
- اقامة مخازن للتبريد،
- استصلاح الاراضي وحفر الآبار الارتوازية،
- توفير مستلزمات الانتاج الزراعي.

وقد قدرت الاستثمارات المخصصة للحركة التعاونية الانتاجية في فترة الخطة الخمسية الثانية بحوالي ١١٦ ٠٠٠ ١٤٨ ريال، وتقوم هذه الاستثمارات على التمويل الذاتي. ويبدو ان هذه الطموحات في ميادين الاستثمار الانتاجي لم تحقق من قبل الجمعيات التعاونية الانتاجية والاتحاد العام لهيئات التعاون الاهلي للتطوير، الا في مجال استصلاح الاراضي واقامة المباني وحفر الآبار الارتوازية. ولاتتوفر امامنا معلومات دقيقة عن الانجازات والاستثمارات الفعلية للتعاون الانتاجي في ظروف المرحلة الانتقالية للجمعيات الانتاجية غير بعض المؤشرات العامة اثناء فترة الخطة الخمسية الثانية، وهو ما يظهر في الجدول ٦.

الجدول ٦- انجازات الجمعيات الزراعية

المشروع	الانجاز	التكلفة
آبار ارتوازية	٨٠٠	١٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ريال
استصلاح اراض واقامة مبان	غير متاح	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠ ريال
الاجمالي		١٣٥ ٠٠٠ ٠٠٠ ريال

المصدر: مجلة التعاون، أيار/مايو ١٩٨٥، ص ١٢٠.

وعموما يمكن القول ان الحركة التعاونية اليمنية بما فيها التعاونيات الانتاجية، قد حققت خطوات سريعة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الرغم من المعوقات التي تواجهها. ويبين الجدول التالي قدر الاستثمارات المخططة، والمنفذة، في مجال المشروعات التي أسهم بها الاتحاد العام لهيئات التعاون الاهلي للتطوير، وهيئات التعاون الاهلي للتطور والجمعيات الانتاجية.

الجدول ٧- الاستثمارات المخططة والاستثمارات المنفذة في المشروعات التعاونية
(بآلاف الريالات)

الجهة	الاستثمارات المخططة	الاستثمارات المنفذة	نسبة المنفذ الى المخطط (٪)
الاتحاد العام	٤٥٥ ٧٩٣	٢٨٢ ٥٩٣	٦٢ ٪
هيئات التعاون	٨١١ ٤٥٧	٧٩٣ ٥٧٤	٩٧٫٧ ٪
الجمعيات الزراعية	١٤٨ ١١٦	١٣٥ ٠٠٠	٩١ ٪
الاستثمارات التعاوني			
الكلي	١ ٤١٥ ٣٦٦	١ ٢١١ ١٦٧	٨٥٫٥ ٪

المصدر: احمد الحربي، دراسة حول المجالس المحلية - القسم الاول من دراسة المجالس المحلية والتنظيمات التعاونية.

ويتضح من الجدول السابق ان نسبة الاستثمارات المخططة للجمعيات الزراعية الى الاستثمارات الكلية للحركة التعاونية تصل الى ١٠ر٥ في المائة و ١١ في المائة من الاستثمارات المنفذة في الخطة الخمسية الثانية. ويمكن ان ترتفع هذه النسبة قليلا اذا أُخِذَت في الاعتبار شتى الاستثمارات المنفذة لبعض الأنشطة الخدمية لتعاونيات الاسكان والاستهلاك والتعاونيات الانتاجية الحرفية والتي يمكن ان تصل استثماراتها المنفذة فعلا الى حوالي ٦٣ مليون ريال في نهاية الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٢-١٩٨٦).

كما يمكن ان نستنتج من واقع بعض المؤشرات الاحصائية ان مساهمات الجمعيات الزراعية في استثمارات القطاع الزراعي المنفذة يمكن ان تقدر بحوالي ٣ر٧ في المائة، وتقدر نسبة استثمارات الحركة التعاونية بصورة عامة في الناتج المحلي بنسبة ٢ر٨ في المائة[١١].

ويبين الجدول التالي مساهمات القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي لسنوات الخطة الخمسية الثانية.

الجدول ٨- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي
(بملايين الريالات)

الناتج المحلي الاجمالي	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	معدل الفترة
المخطط	١٣١١١	١٣٨٨٥	١٤٨٢٥	١٥٨٦٣	١٦٩٧٣	١٨١٦٢	١٥٩٣٦
المنفذ	١٣١١١	١٤١٩٣	١٤٤٣٢	١٤٧٧٠	١٥٣٨٧	--	١٤٦٩٦
النسبة المئوية للنمو السنوي	--	٨ر٣	١ر٧	٢ر٣	--	--	٤ر١
القطاع الزراعي							
المخطط	٣٦٨٥	٣٨٤٥	٤٠٠٦	٤١٧٥	٤٣٥٠	٤٥٤٠	٤١٨٣
المنفذ	٣٦٨٥	٣٨٥٤	٣٤١٨	٣٤١٤	٣٧٠٤	--	٣٥٩٨
معدل النمو السنوي	--	٤ر٦	-١١ر٣	١ر٠	٨ر٥	--	٥ر٠
النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (٪)	٢٨ر١	٢٧ر٢	٢٣ر٧	٢٣ر١	٢٤ر١	--	٢٤ر٥

المصدر: معلومات مستمدة من احصائيات الخطة الخمسية الثانية. ومن الكتاب الاحصائي السنوي العام ١٩٨٥. ومن: فيصل شريف، دراسة حول القطاع الخاص ومساهمته في التنمية الزراعية.

(١١) من واقع البيانات الواردة في كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٨٥ من الجهاز المركزي للتخطيط، ومن واقع بيانات الخطة الخمسية الثانية.

ويتضح من واقع الجدول السابق ان معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي يصل الى ٤ر١ في المائة بينما معدل النمو السنوي في القطاع الزراعي لا يزيد عن ٥ر٠ في المائة. ويعني ذلك ان القطاع الزراعي ينمو نموا بطيئا، وانه بحاجة الى دفعة نوعية في مجال الانتاج الزراعي واستثمار القوى البشرية بواسطة التعاون الانتاجي في الخطة الخمسية الثالثة.

كما نلاحظ من خلال الجدول المشار اليه آنفا، ان نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي قد تراجعت في سنوات الخطة الخمسية الثانية حيث قدرت بحوالي ٨ر١ في المائة في سنة الاساس (١٩٨١) وتراجعت هذه النسبة الى ٤ر١ في المائة في العام الرابع من الخطة. وتقودنا مثل هذه المؤشرات الاساسية الى مراجعة سياسة الاستثمار الزراعي ورفع الكفاءة الانتاجية. ومن الوسائل الهامة في ذلك، توجيه الاستثمارات في مجال التعاون الانتاجي وربطه بالاحتياجات الاساسية للمواطنين على الصعيدين الوطني والمحلي.

مشكلات التعاون الانتاجي

تشكلت اولى الجمعيات التعاونية الزراعية في الجمهورية العربية اليمنية في بداية السبعينات. وقد بلغ عددها نحو ١٥ جمعية عام ١٩٧٧، ولكن معظم الجمعيات الزراعية التي تكونت لم تمارس مهامها المرجوة على الوجه الأكمل، حيث أنشئت بطريقة مرتجلة ودون تحديد لأهدافها وأغراضها. وازاء هذه الخطوات المتعثرة لنشأة الجمعيات الزراعية، بادر الاتحاد العام لهيئات التعاون الاهلي للتطوير الى عقد مؤتمر خاص بالجمعيات الزراعية في عام ١٩٧٨ شارك فيه ممثلو اثنتي عشرة جمعية تعاونية زراعية. وقد أقر في هذا المؤتمر مشروع النظام الاساسي للجمعيات الزراعية، واعتبر انعقاد هذا المؤتمر بمثابة خطوة هامة نحو انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية على اسس سليمة(١٣).

وفي عام ١٩٧٩ انعقد المؤتمر التعاوني الرابع الذي أولى اهتماما كبيرا للقطاع الزراعي التعاوني الانتاجي. وقد اوصى المؤتمر بضرورة الاهتمام بالجمعيات الفرعية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة مع ضرورة العمل على تطويرها وتدعيمها. وتكونت في اطار الاتحاد العام لجنة خاصة بالجمعيات الفرعية وتتبعها ادارة متخصصة تهتم بتنظيم وتسجيل الجمعيات الفرعية التي وصل عددها الى ٣٧ جمعية زراعية مع بداية الخطة الخمسية الثانية، وعدد آخر من الجمعيات الحرفية والخدمية. وقد قامت هذه الجمعيات الزراعية منذ نشأتها بالتركيز على الانشطة المتعلقة بحفر الآبار والتوسع في زراعة المحاصيل النقدية بالاضافة الى مساعدتها لأعضائها في تسويق منتجاتهم الزراعية في الاسواق الداخلية وفي اسواق البلاد المجاورة.

---

(١٣) د. ناصر العولقي و د. عادل ابراهيم: الآفاق المستقبلية لدور التعاونيات الزراعية في الجمهورية العربية اليمنية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ص. ١٥١.

وبالرغم من الخطوات التي حققتها الجمعيات الزراعية والانتاجية في مجال الانتشار والتنـــوع النسبي فانها لا تزال تجابه عددا من المعوقات والصعوبات المتعلقة بمستوى الكفاءة الاقتصاديـــة والتكنولوجية وبعضها ترجع الى مشكلات التسليف التعاوني وقصور التنظيمات والتشريعات التعاونية في مجال التعاون الانتاجي والخدمات المتعلقة بها. ويعتقد ان اهم هذه المشكلات هي التالية:

١- تفتت الحيازات الزراعية وانتشار الملكيات الصغيرة، الأمر الذي يتطلب اجراء دراســـات ومسوحات ميدانية لامكانيات الاستثمار الانتاجي التعاوني وتجميع الحيازات الزراعية الملائمة للاستثمـار وتنظيم الدورات الزراعية وفق الاحتياجات المحلية واحتياجات السوق.

ويبين الجدولان ٩ و ١٠ تجزؤ الحيازات الزراعية في الالوية وتوزيع الملكيات الزراعية في البلد.

الجدول ٩- تجزؤ الحيازات الزراعية في الجمهورية العربية اليمنية

البيان / المحافظة	ذمار	الحديدة	حجة	المحويت	تعز	إب	صعدة	البيضاء	صنعاء	الجوف	مأرب	المتوسط العـــام
مساحة الحيازة الواحـــدة بالهكتار	١ر٣	٧ر٥	٨ر٣	١ر١	٢ر١	٩ر٠	٣ر٢	٣ر٢	١ر٣	٤ر٣	٥ر٥	٣ر٣
عدد قطع الحيازة	١ر٧	٨ر٣	١ر٤	٢ر٣	٠ر٤	٧ر٣	٦ر٤	٧ر٤	٨ر٥	١ر٣	٢ر٦	٦ر٤

المصدر: المسح الزراعي لوزارة الزراعة، نيسان/ابريل ١٩٨٢، الصفحات ٢٦، ٢٧، ٣٠، ٣١.

٢- مشكلة التكنولوجيا الزراعية لا تزال الوسائل التقليدية في الزراعة سائدة في معظم مناطـــق اليمن ولا سيما المناطق الجبلية. وقد عرف اليمنيون بخبرتهم الطويلة في الزراعة والري الصناعي في شكل المدرجات المتناثرة في مختلف المناطق الجبلية. ولم تدخل التكنولوجيا الحديثة في الزراعة، الا في اواخـر الستينات وفي السبعينات على أثر التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة وخروج البلاد من طـــوق العزلة التي فرضتها الامامة لقرون طويلة.

ولم يقتصر استخدام التكنولوجيا على قطاعات الدولة الحديثة وعلى القطاع الخاص بل امتدت الـــى هيئات التعاون الاهلي للتطوير والى الجمعيات الزراعية الانتاجية حيث قدر عدد الاليات والمعدات التـــي تملكها هيئات التعاون الاهلي للتطوير بنحو ٦٦٢ آلة ومعدة في شكل الجرارات والتراكتورات والغرافـــات والحفارات والسيارات والورش والمولدات الكهربائية وغيرها. وقد قدر ثمن هذه الالات والمعدات باكثـر من ٣١ر٥ مليون ريال.

الجدول ١٠- توزيع الحيازات الزراعية وفقا للمساحة والحائزين

فئات المساحة	الحيازات المساحة بالهكتار	عدد الحائزين	النسبة المئوية المساحة بالهكتار	النسبة المئوية عدد	المجموع التصاعدي % للمساحة	المجموع التصاعدي % للحائزين
أقل من ٢٥٪ من الهكتار	١٤٨١٠	١١٠٠١٠	١ر١	١٨ر٦	١ر١	١٨ر٦
من ٢٥٪ الى ٥٠٪	٤٢٨١٥	١٠٧٨٩٢	٣ر٣	١٨ر٣	٤ر٣	٣٦ر٩
من ٥٠٪ الى ٧٥٪	٣٩٦٣٢	٦٣١٤٦	٢ر٩	١٠ر٧	٧ر٢	٤٧ر٦
من ٧٥٪ الى ١	٥٢٣٣٦	٥٨٩١٢	٣ر٩	١٠ر٠	١١ر١	٥٧ر٦
من ١ الى ٢	١٢١٦٤٩	٨٣٠٧١	٩ر٠	١٤ر٠	٣٠ر١	٧١ر٦
من ٢ الى ٣	١٢٦٤٩٢	٥١١٧٤	٩ر٤	٨ر٧	٣٩ر٥	٨٠ر٣
من ٣ الى ٤	١٠٢٩٠٦	٣٩٠٢٦	٧ر٦	٤ر٩	٣٩ر٥	٨٠ر٢
من ٤ الى ٥	٨٨٢٧٢	١٩٥٩١	٦ر٥	٣٣ر٢	٤٣ر٦	٨٨ر٥
من ٥ الى ١٠	٣٠٤٥٩٤	٤٣٧٥٨	٢٢ر٥	٧ر٤	٦٦ر١	٥٩ر٩
من ١٠ الى ٢٠	٢٦٣٣٤٨	١٩٣٢٤	١٩ر٥	٣ر٢	٨٥ر٦	٩٩ر١
من ٢٠ الى ٥٠	١٣٢٩٩٨	٤٦٣٩	٩ر٩	٠ر٨	٩٥ر٥	٩٩ر٩
من ٥٠ الى ١٠٠	١٦٠١٢	١٩٩	١ر٢	--	٩٦ر٧	٩٩ر٩
من ١٠٠ الى ٢٠٠	٤٤٠١١	٣٢٨	٣ر٣	٠ر١	١٠٠	١٠٠
المجموع	١٢٥٠٧٧٥	٥٩١٠٧١	١٠٠	١٠٠		

المصدر: نتائج المسح بالعينة لمحافظات الجمهورية. وزارة الزراعة والثروة السمكية، صنعاء، ١٩٨٣.

اما الوسائل والمعدات التي تمتلكها الجمعيات الزراعية الانتاجية والخدمية فقد قدر ثمنها بحوالي ٣١ر٣٣٤ر٠٠٠ ريال وهي موزعة في الجدول التالي:

الجدول ١١- الوسائل الميكانيكية والمعدات الخاصة بالجمعيات الزراعية

عدد الحفارات	حراثات	غرافات	تراكتورات	مكائن لحام	وايتات	قلابات	سيارات	مضخات	المجموع (عدد القطع)
١٢	٣	١	٩	١٠	٩	١٣	٢٢	١٧٦	٢٨٩

المصدر: المسح الزراعي لوزارة الزراعة، نيسان/ابريل ١٩٨٢، الصفحات ٢٦، ٢٧، ٣٠، ٣١.

ومن الملاحظ ان خبرة معظم المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية محدودة في مجال استخدام التكنولوجيا، حيث نجد الكثير من الوسائل التكنولوجية الحديثة لا تستخدم بطاقتها الكاملة كما يتعرض بعضها للاهدار وتفتقر الى الصيانة المستمرة. ولذلك يمكن ان تشكل هذه الامكانيات المهدرة عبئا على المجتمع لأنها تساهم في ارتفاع تكلفة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك فان الظروف الاقتصادية والاجتماعية لليمن تتطلب اختيار التكنولوجيا الملائمة لطبيعة البلاد واحتياجات المجتمع وتطوره، كما ان استراتيجية تكثيف العمل بدلا من تكثيف التكنولوجيا يمكن ان تكون خيارا مناسبا لظروف اليمن او غيرها من البلاد النامية التي تمر بظروف مشابهة في التطور الاقتصادي والاجتماعي.

٣- ومن المشكلات الرئيسية التي تعوق تطور الجمعيات الانتاجية، غياب التشريعات والنظم واللوائح الملائمة لهذا النوع من الانشطة الانتاجية والخدمية. لذلك ينبغي الاسراع في اصدار قانون التعاونيات الانتاجية والخدمية بحيث يضمن تحقيق الرقابة المالية والادارية على انشطة الجمعيات المختلفة ويضع الخطوات اللازمة لتكوين الاتحاد العام للجمعيات التعاونية الانتاجية والخدمية كأداة منسقة للجمعيات المختلفة في ميادين الانتاج والتسويق والتخطيط المحلي.

٤- ضعف التنسيق بين الجمعيات النوعية من ناحية، وبينها وبين المجالس المحلية ومشاريع التنمية والمشاريع الريفية من ناحية اخرى، مما يسبب الاهدار في كثير من الامكانيات المادية والبشرية. ومن الملاحظ ان عملية التنسيق ليست مفقودة او ضعيفة بين هذه الجهات المذكورة فقط، بل بين الجهاز المركزي للتخطيط نفسه وبين الاتحاد العام للمجالس المحلية والتطوير التعاوني ولا سيما خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية.

٥- ضعف الاقراض والتسليف التعاوني للجمعيات الانتاجية والخدمية في فترات الخطة الخمسية الثانية ولا سيما في السنوات الاخيرة من الخطة بسبب الظروف الانتقالية التي مرت بها الجمعيات التعاونية الانتاجية. وقد قدرت نسبة القروض للجمعيات الزراعية بحوالي ٧ في المائة فقط من مجموع القروض في سنوات الخطة(١٤).

(١٤) تقارير بنك التسليف الزراعي، ١٩٨٦.

٦- عدم توفر الدراسات والمسوحات الميدانية لمشاريع الجمعيات الانتاجية الزراعية والخدمية في فترة الخطة مما يترتب عليه صعوبة تقييم منجزات الجمعيات النوعية ومساهمتها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٧- ضعف الوعي التعاوني الانتاجي بين المواطنين في المجتمعات المحلية مما يتسبب في تعثر العديد من المشروعات الانتاجية للجمعيات في المناطق المحلية.

٨- عدم توفر الخبرات والتخصصات المؤهلة في الادارة العامة للتعاونيات بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، مما يؤثر في متابعة الجمعيات وحساباتها الختامية وأنشطتها المختلفة.

الجمعيات النوعية والمستقبل

في ضوء متابعتنا لأعمال الجمعيات النوعية والمشاكل التي تواجهها، يمكننا وضع التصورات التالية لأعمال الجمعيات ضمن اطار الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٧-١٩٩١).

أولا: سرعة اصدار قانون الجمعيات الانتاجية الزراعية والحرفية والجمعيات الخدمية. والعمل على تشكيل اتحاد عام للجمعيات الانتاجية والخدمية.

ثانيا: الاعداد لمسوحات ميدانية تحدد الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لتكوين الجمعيات الزراعية والحرفية والخدمية ومشروعاتها في المناطق المحلية ويمكن ان تشارك في هذه العملية الجهات المختصة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والاتحاد العام للمجالس المحلية والمعهد القومي وجامعة صنعاء ومندوبون عن الجهاز المركزي للتخطيط.

ثالثا: تكوين لجان مختصة تنسق بين مشاريع الجمعيات الزراعية والمجالس المحلية لهيئات التعاون الاهلي للتطوير ومشاريع التنمية الريفية المتكاملة على المستوى المحلي. ويمكن ان يتم التنسيق في مستويات أعلى بين الجهاز المركزي للتخطيط والاتحاد العام للمجالس المحلية ووزارة الزراعة والاتحاد العام للجمعيات الانتاجية (المقترح).

رابعا: دعم الادارة العامة للجمعيات بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالامكانيات والتخصصات والخبرات اللازمة التي تمكنها من القيام بعملها في مجال الاشراف والمتابعة والتفتيش على الجمعيات النوعية باختلاف أنشطتها.

خامسا: التوسع في تكوين الجمعيات النوعية بأنواعها ولا سيما في المناطق التي تتوفر فيها امكانيات الاستثمار الزراعي والحرفي. والعمل على تشكيل عدد من الجمعيات الزراعية المتخصصة في مجال انتاج البن. وانتاج القطن، وجمعيات متخصصة في انتاج الفواكه والخضروات. وجمعيات زراعية اخرى تهتم بزراعة الحبوب وتسويقها وتخزينها. والعمل على انشاء جمعيات تهتم بانتاج التمور وتسويقها.

سادسا: التوسع في تكوين الجمعيات الاستهلاكية على مستوى إحياء المدن والقرى الكبيرة، ورعاية مثل هذه الجمعيات من قبل وزارة التموين والتجارة والمؤسسة الاقتصادية العسكرية واتحاد الجمعيات النوعية المقترح، بالاضافة الى مساهمة المجالس المحلية في هذا المجال.

سابعا: العمل على تكوين جمعيات تعاونية عامة متعددة الأغراض على مستوى الالوية والقضاءات تساهم فيها الجمعيات الانتاجية المتخصصة والأفراد والمجالس المحلية وتقوم بتوفير مستلزمات الانتاج للمزارعين وتسويق المحاصيل الزراعية وتنظيم تأجير الآلات والمعدات الزراعية للجمعيات المتخصصة التي تفتقر الى المعدات والآلات الانتاجية.

ثامنا: ان يقوم الاتحاد العام للمجالس المحلية وفروعه بتقديم المعونات الفنية والخبرات اللازمة لتوجيه وتنظيم الجمعيات النوعية عن طريق عقد الدورات التدريبية التعاونية وقوافل التوعية التعاونية. واقامة المعارض الدورية للانتاج الزراعي والحرفي.

تاسعا: تشجيع الشباب والطلبة في العطلات الصيفية على المساهمة في اعمال الجمعيات الزراعية ولجان المشاريع التعاونية في المناطق المختلفة سواء في مجال العمل الانتاجي او التوعية التعاونية والتعليم التعاوني.

عاشرا: دعم جمعيات صيادي الاسماك وحمايتها من الوسطاء وتقديم التسهيلات اللازمة. وتشجيع هذه الجمعيات على بناء قوارب الصيد الخاص بها وتنمية خبرات الصيادين وتوسيعها في مجال هذه الحرف.

مصادر الدراسة

١- الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي للتطوير: احصائيات منجزات هيئات التعاون الأهلي للتطوير ١٩٧٨-١٩٨١، لجنة التخطيط، ادارة التخطيط، قسم الاحصاء والبحوث.

٢- الاتحاد العام لهيئات التعاون: التقرير العام للجنة الجمعيات النوعية والتشجير ١٩٨١.

٣- الاتحاد العام لهيئات التعاون: الحركة التعاونية اليمنية، اعداد لجنة الثقافة والاعلام ١٩٨١.

٤- الاتحاد العام لهيئات التعاون: الحسابات الختامية لهيئات التعاون الأهلي ١٩٧٦-١٩٨٠.

٥- أحمد الحربي، المشكلات الادارية التي واجهت خطة الاتحاد العام ١٩٨٠ (دراسة).

٦- أحمد الحربي، الموسم الانتخابي لهيئات التعاون والديمقراطية التعاونية، مجلة التعاون، العدد ١٧١.

٧- بنك التسليف الزراعي، التقرير السنوي، ١٩٨٠.

٨- بنك التعاون الأهلي، التقرير السنوي، ١٩٨٠.

٩- البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي، ١٩٧٩/١٩٨٠.

١٠- البنك الدولي: تطور الاقتصاد التقليدي في اليمن، ١٩٧٩ (تقرير بالانكليزية).

١١- البنك الدولي: مذكرة حول القطاع الزراعي في اليمن، ١٩٧٩ (بالانكليزية).

١٢- البنك الدولي: تقرير عن القطاع الزراعي في اليمن، ١٩٧٩ (بالانكليزية).

١٣- البنك الدولي: هيئات التعاون الأهلي للتطوير كنهج جديد للتنمية الريفية في اليمن، اعداد: ع. بوحبيب دي كاسبو، سيكورسكي، هكنر، ع. عثمان، آير. ١٩٨١ (بالانكليزية).

١٤- التعاون، كتاب رقم (٧)، وثائق.

١٥- التعاون، مجلة، العدد ١٧١، كانون الثاني/يناير ١٩٨٢.

١٦- ١٣ حزيران/يونيو (صحيفة اسبوعية)، عدد ٢٦٢، ١٩٨٢.

١٧- الجهاز المركزي للتخطيط: كتاب الاحصاء السنوي، ١٩٧٩.

١٨- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة: تقرير حول الحساب الختامي للدولة لسنة ١٩٧٩.

١٩- حمود العودي: عن الديمقراطية والديمقراطية التعاونية في اليمن، دار الهناء، ١٩٧٨، القاهرة.

٢٠- الحركة التعاونية اليمنية ومشاكلها: تقرير مقدم الى الدورة السادسة لخبراء التعاون العرب ١٩٧٥، اعداد عبده علي عثمان، اسماعيل الفضلي، عبدالله الواسعي.

٢١- ريتشارد تتويلر: «تعاون المحويت» التاريخ الاجتماعي لهيئات التعاون المحلية في اليمن. بحث مقدم الى مؤتمر استراتيجية التنمية المحلية في الشرق الأوسط المنعقد في جامعة هاري لاند في امريكا، ١٩٧٨ (بالانكليزية).

٢٢- سينشيامينتي: المرأة في الريف اليمني: بحث مقدم الى وكالة التنمية الامريكية، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، صنعاء (بالانكليزية).

٢٣- شيلاكرابيكو: الامكانيات المحلية للتنمية في اليمن. صنعاء، ١٩٧٩ (بالانكليزية).

٢٤- عبدالله محمد المجاهد: التعاون الزراعي، مدخل للتنمية في الجمهورية العربية اليمنية، ١٩٧٨، دار الهناء، القاهرة.

٢٥- علي عبدالله المقدار: التشريع التعاوني في الجمهورية العربية اليمنية (دراسة)، ١٩٧٨.

٢٦- علي عبدالله علي: التغيير الاقتصادي والاجتماعي في الريف اليمني كهدف اساسي للخطة الخمسية الثانية، بحث مقدم للجهاز المركزي للتخطيط، ١٩٧٩.

٢٧- مكتب العمل العربي: التعاونيات والصناعات الصغرى الريفية في الوطن العربي، القاهرة، ١٩٨٣.

٢٨- المؤتمر العام التعاوني الخامس: القرارات والتوصيات - مجلة التعاون، العدد ١٧١، صنعاء.

٢٩- وزارة الزراعة والثروة السمكية: تقييم انجازات الخطة الخمسية الاولى ١٩٧٦/١٩٧٧-١٩٨٠/١٩٨١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١.

٣٠- هيئة تعاون صنعاء: مسح المهن الحرفية بمدينة صنعاء، ١٩٨٠.

٣١- الهيئة الفنية السويسرية: التقرير النهائي، ١٩٧٨.

٣٢- هيئة اصلاح شؤون الحديدة: النظام الأساسي ١٣٧٤ هجرية.

UNESCWA LIBRARY
20010126